

النشرة الخاصة بالضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي

١١ نوفمبر ٢٠٢١

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

تعديل قانون الإجراءات الضريبية

نشرت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة") في الإمارات العربية المتحدة ("الدولة") نسخة معدلة من [قانون الإجراءات الضريبية](#).

ويهدف القانون المذكور إلى تنظيم الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الهيئة ودافعي الضرائب فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية وأي ضرائب أخرى يتم تطبيقها مستقبلاً في الدولة.

للحصول على ملخص عن التعديلات التي أُجريت على قانون الإجراءات الضريبية، يُرجى الاطلاع على [الإشعار الصادر](#) عن ديپويت في هذا الشأن.

ويأتي تعديل قانون الإجراءات الضريبية في إطار تقديم بعض التسهيلات التي من شأنها أن تدعم الأعمال في إدارة عملية الاعتراض والطعن بشكل أكثر فاعلية، لا سيما وأنه أصبح لدى دافعي الضرائب المزيد من الوقت لتقديم طلبات إعادة النظر والاعتراض أمام لجنة فض المنازعات الضريبية، كما أنهم لم يعودوا بحاجة إلى سداد مبلغ الغرامة المُعتراض عليه قبل تقديم الاعتراض إلى اللجنة.

بناءً على ما تقدّم، نتوقع أن يكون لدى الأعمال الآن المزيد من المرونة من حيث متابعة الاعتراضات والطعون وتجنّب التحديات المرتبطة بالتدفقات النقدية، وأن يكون لديها المزيد من الوقت لتقديم الأسباب الداعمة للاعتراض والطعن.

الإجراءات الموصى بها

لدى ديپويت خبرة متعمّقة في مساعدة العملاء على تقديم طلبات إعادة النظر، كما أنّ الفريق المعنيّ بمسائل فض المنازعات الضريبية لديها يتمتع بخبرة واسعة في إدارة إجراءات الاعتراض والطعن والعمل بشكل وثيق مع المستشار القانوني المعين.

ومما لا شكّ فيه أننا نجحنا في تمثيل عملائنا ومازلنا نسعى إلى تزويدهم بالدعم اللازم في العديد من المسائل الضريبية المعقّدة والمُتنازع عليها، بما في ذلك طلبات الإعفاء من الغرامات المفروضة والدعاوى المرفوعة أمام لجنة فض المنازعات الضريبية.

وعليه، في حال كانت الهيئة قد أصدرت قرارًا بشأن مسألة ترون أن لديكم أسبابًا وجيهة للاعتراض عليها، يُرجى عدم التردد في التواصل مع جهة الاتصال المعتادة في ديلويت على سبيل الأولوية حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم طلب إعادة النظر أو الاعتراض ضمن الأطر الزمنية والمتطلبات المحددة في هذا الشأن.

في الختام، إذا كنتم ترغبون في مناقشة كيفية قيامنا بتقديم الدعم في هذا المجال، يُرجى إرسال بريد إلكتروني إلى أي من الجهات الواردة معلوماتها أدناه أو التواصل مع الجهة المعتادة في ديلويت.

تعديل القواعد الضريبية المطبقة على المناطق المحددة

مع تعديل اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة في الدولة وتحديث القواعد المطبقة على المناطق المحددة، أصدرت الهيئة توضيحًا عامًا بشأن ضريبة القيمة المضافة ([VATP027](#))، وتحديدًا فيما يتعلق بالتعديلات على البنود (5-10) من المادة (51) من اللائحة التنفيذية.

ويعرض التوضيح العام ملخصًا عن التغييرات التي تم إجراؤها مؤخرًا على اللائحة التنفيذية، والتي تم بموجبها تعديل القواعد الضريبية الحالية المطبقة على التوريدات التي يتم القيام بها في المناطق المحددة.

وعلى وجه التحديد، فإنه في الحالات التي كان يتم فيها توريد السلع داخل منطقة محددة لأغراض الاستهلاك (داخل المنطقة المحددة أو خارجها)، كان مكان توريد هذه السلع يُعتبر عمومًا بأنه في الدولة، ما لم يُطبق استثناء محدد في هذا الشأن.

أما في حال عدم وجود استثناء، كانت هذه التوريدات تخضع لضريبة مزدوجة في بعض الحالات، أي عند نقل ملكية السلع في الدولة وكذلك عند استيرادها إلى أراضي الدولة.

وبموجب التعديل الحاصل، يُعتبر توريد السلع في منطقة محددة لأغراض الاستهلاك في أراضي الدولة بأنه خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في الدولة بشرط أن يكون المورد قادرًا على إثبات أنه تم احتساب ضريبة القيمة المضافة عند استيراد السلع إلى أراضي الدولة.

بعد التغييرات التي أُدخلت على اللائحة التنفيذية، تم تعديل المعاملة الضريبية لبعض السيناريوهات التي يتم بموجبها توريد السلع في منطقة محددة، بما في ذلك:

- السلع التي تم توصيلها في الدولة.
- السلع التي تم توصيلها خارج الدولة.
- خدمات الشحن والتوصيل.

إضافة إلى ما تقدم، يشير التوضيح العام إلى أنه يتعين على الأشخاص الذين استلموا توضيحات خاصّة من الهيئة فيما يتعلق بالمادة (51) من اللائحة التنفيذية مراعاة الأثر المترتب على هذه التعديلات، كما أن بإمكانهم التقدّم بطلب الحصول على توضيحات جديدة متى دعت الحاجة لذلك.

الإجراءات الموصى بها

إذا كانت أي من السيناريوهات المذكورة أعلاه ذات صلة بأعمالكم، لا تترددوا في التواصل معنا لمناقشة القواعد المعدلة بالتفصيل وكيفية تأثيرها على معاملتكم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المناقشة ستتضمن مراجعة للمعاملة الضريبية المطبّقة حالياً لتقييم مدى الحاجة إلى القيام بأيّ تصحيحات نتيجة التغييرات المنصوص عليها في التوضيح العامّ VATP027 ومدى ضرورة إجراء أيّ تعديلات أخرى على سلسلة التوريد أو المستندات ذات الصلة من أجل تعزيز دعم الموقف الفني. كما أنه يُسعدنا مساعدتكم في تحديد حاجتكم إلى تعديل وتصحيح المعاملة الضريبية في إطار ممارسة الأعمال داخل منطقة محددة في الدولة.

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

تطبيق نظام الفوترة الإلكترونية في أقلّ من شهر

سيبدأ تطبيق المرحلة الأولى من نظام الفوترة الإلكترونية في 4 ديسمبر 2021 في حين أنّ المرحلة الثانية ستدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2023. وتجدر الإشارة إلى أنّه سيتمّ تنفيذ المرحلة الثانية بشكل مرحلي، وستقوم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بتحديد مراحل ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية وإشعار دافعي الضريبة (المكلفين) المستهدفين في كلّ مرحلة قبل التاريخ المحدد للربط بستة أشهر على الأقلّ.

وكما سبق ذكره، فمن المتوقّع أن تدخل المرحلة الأولى من نظام الفوترة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية حيز التنفيذ بنهاية هذه السنة.

ولأغراض التوضيح، فإنّ تطبيق الفوترة الإلكترونية سيتمّ على مرحلتين أساسيتين: (1) مرحلة إصدار وحفظ الفواتير الإلكترونية و(2) مرحلة ربط أنظمة الفوترة الإلكترونية.

بناءً على ما تقدّم، يجب على الأعمال في المملكة اتخاذ الإجراءات اللازمة على سبيل الأولوية لضمان امتثالها لمتطلبات الفوترة الإلكترونية بحلول المواعيد النهائية، لا سيّما وأنه لم يتبقّ سوى أقلّ من شهر واحد حتى تاريخ بدء العمل بالمرحلة الأولى. وبالتالي، يتعيّن على الأعمال التأكد من امتثالها للمتطلبات ذات الصلة بحلول الموعد النهائي لتفادي تعرّضها لأيّ غرامات على عدم الامتثال.

هذه النشرة مخصّصة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرّف بناءً على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.